



اليمن

معلومات تكميلية من أجل تبني الملاحظات النهائية المؤقتة للجنة مناهضة التعذيب

والمتعلقة بالفحص الدوري الثاني الخاص باليمن

الكرامة، 9 نيسان/أبريل 2010

1. الأحداث الدامية في منطقة صعدة
2. مكافحة الإرهاب
3. الأحداث التي تهز جنوب البلاد
4. القانون الخاص بغسل الأموال و تمويل الإرهاب
5. أوضاع السجون
6. الوضع الثابت للكاميرونين المحتجزين منذ 15 سنة
7. ترسيخ مبدأ الإفلات من العقاب: تصرفات زعيم قبيلة
8. بعض حالات الانتهاك المعروضة على نظام الإجراءات الخاصة

تذكر الكرامة أنها تركز أنشطتها على 4 مجالات رئيسية: الاحتجاز التعسفي، الاختفاءات القسرية، التعذيب، الإعدامات دون محاكمة. كما نحرص أساساً على إطلاع الإجراءات الخاصة والأجهزة العرفية للأمم المتحدة على حالات فردية موثقة وكذلك الاتصال بالفاعلين المحليين بما فيهم الضحايا وأسرهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، انعقدت جلسة للجنة مناهضة التعذيب من أجل فحص التقرير الدوري الثاني لليمن (CAT/C/YEM/2)، و بسبب غياب اللجنة اليمنية، فقد تمّ تبني ملاحظات نهائية مؤقتة (CAT/C/YEM/CO/2). وقد طلبت اللجنة من السلطات اليمنية أن تتفاعل مع الملاحظات وتعلّق عليها من أجل إعادة دراسة الوضع وتبني ملاحظاتها النهائية خلال دورتها التالية المنعقدة من 26 نيسان/أبريل إلى 14 أيار/مايو 2010. وقد أرسلت الحكومة اليمنية أجوبتها إلى اللجنة (CAT/C/YEM/CO/2/ADD1). وفي هذا السياق، ترغب منظمة الكرامة بافت انتباه خبراء لجنة مناهضة التعذيب إلى آخر المستجدات التي تلت تقديم تقريرها الأول في أيلول/سبتمبر 2009.

1. الأحداث الدامية في منطقة صعدة

للأحداث الخطيرة التي مسّت اليمن في الأشهر الأخيرة علاقة مع الصراع الذي يهزّ شمال البلاد، فقد سنّت الحكومة هجوما عسكريا على حركة الحوثيين المعارضة بتاريخ 11 آب/أغسطس 2009 مما ولّد حركات نزوح واسعة لسكان المدينة الذين كانوا كانت يعيشون وضعاً صحياً وغذائياً سيئاً، لأن الجيش الحكومي كان يقطع الطريق على من يريد الوصول إلى المناطق التي لجؤا إليها. ونظرا لكون المعطيات الميدانية صعبة المنال، فقد تمكنت القوات العسكرية من شنّ حربها في مآمن من كل رقيب أو حسيب.

ولم تدخر السلطات أي جهد للقضاء على هذا التمرد، فلم تتردد في انتهاك القوانين الداخلية والدولية، بحيث بلغت حصيلة القتلى، منذ اندلاع الصراع سنة 2004، حوالي 10 آلاف شخص أغلبهم مدنيون، كما هجر أكثر من 250 ألف آخرون مساكنهم (150 ألف خلال الهجوم الأخير). وقد تمّ قصف قرى بأكملها وقتل الناس دون تمييز بين المدنيين والمحاربين. كما يقوم العسكر باعتقال المشتبه بهم والاعتداء عليهم و احتجازهم في سرية. وتحت مرر مساندة إيران لحركة التمرد التي تهدد حدودها الجنوبية، قامت العربية السعودية بدورها بقصف المنطقة وبعث جنودها للتمركز عند هذه الحدود مع اليمن. ورغم إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار مع القوات اليمنية في 25 كانون الثاني/يناير 2010، فلا تزال مشكلة اللاجئين قائمة حتى الآن.

2. مكافحة الإرهاب

لم تقتصر التدخلات الخارجية على العربية السعودية، فقد قامت الولايات المتحدة، التي تؤكد منذ عدّة سنين أن أفراداً من القاعدة موجودون بكثرة داخل البلد، بالتدخل مباشرة عبر دعمها للقوات اليمنية خلال قصف قرية المعجلة (محافظة أبين جنوب البلد)، في 17 كانون الأول/ديسمبر 2009 والذي خلّف، حسب المصادر، ما بين 60 و 120 قتيلاً، معظمهم مدنيون. كما تمّ شنّ غارات في العاصمة صنعاء ومنطقة أرحب، غير أن السلطات اليمنية تدّعي أن هذه العمليات قد قام بها الجيش لوحده و تنفي أي تدّخل للولايات المتحدة. وبسبب موجة الغضب التي أثارها هذه العمليات لدى الشعب والطبقة السياسية، فقد قرر البرلمان انتداب لجنة برلمانية توجهت مطلع العام 2010 إلى المناطق التي قصفت جنوب البلد وقامت عقب ذلك بتقديم تقريرها إليه حول هذا الموضوع.

وحسب تصريحات الحكومة، فإن المنطقة تعرف تمركزاً قوياً لعناصر القاعدة بقيادة محمد صالح الكاظمي الذي أقام معسكراً للتدريب وأتاح لهذه العناصر بأن تنقل بكل حرية وسط الساكنين المحليين. ولذلك كانت الضربات الجوية ضرورية في إطار مكافحة الإرهاب رغم أنها للأسف طالت بعض المدنيين. هذا ولم تُشير اللجنة البرلمانية إلى أي تورط للولايات المتحدة في هذه العملية، لكنها بالمقابل أكّدت أن محمد صالح الكاظمي، الذي من المفترض أن يستهدفه الهجوم بالدرجة الأولى، كان يتنقل بشكل طبيعي وأنه كان من الأفضل استعمال طرق أخرى للقضاء عليه بدل الغارات الجوية المنفّذة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2009 التي خلّفت مصرع 51 مدنياً يضافون إلى 14 من أعضاء القاعدة، الذين تمّ التعرف عليهم من طرف السلطات. ولا يزال السكان المدنيون معرضين لخطر القنابل التي لم تنفجر والتي تسببت، بعد مضي يومين على الغارة، بمقتل شخصين و جرح 9 آخرين.

و قد قامت اللجنة البرلمانية بصياغة سلسلة من التوصيات ضمنها فتح تحقيق يمكّن من تحديد المسؤولين عن هذه الغارات و معاقبتهم وتعويض الأسر المتضررة، ثم تقديم الحكومة اعتذارات علنية للضحايا وأسراهم. لكن هذه التوصيات لم تجد طريقها للتطبيق باستثناء الأخيرة عندما مثل أحد أعضاء الحكومة أمام البرلمان¹. و يبقى التدخل الأمريكي في البلاد محل انتقاد من طرف العديد من اليمنيين، خاصة بسبب الخلط الذي تمارسه السلطات بين مختلف أطراف المعارضة للسلطة المركزية (شمال و جنوب البلاد) و محاربة القاعدة، مما يمكّن الحكومة من قمع كل شكل من أشكال المعارضة الداخلية والحصول على الدعم المالي للولايات المتحدة والذي تضاعف هذه السنة. فالمزايدة على نشاط القاعدة في اليمن يخدم مصالح الأميركيين الذين يرون بذلك وجودهم وتدخلهم في منطقة تسودها الرهانات الجغرافية والسياسية والطاوية.

3. الأحداث التي تهزّ جنوب البلاد

تزايدت حدّة الصراع الدائر جنوب البلاد بين حركة المعارضة والسلطة المركزية في الأشهر الأخيرة، فقد أصبحت مطالب معارضي الجنوب، الذين كان أغلبهم يطالبون بحقوق اجتماعية، أكثر قوة بعد أن أصبحوا يعتبرون أن مساعدات الحكومة لهم غير كافية. وعقب المظاهرات المطالبة بانفصال الجنوب، شنت القوات العسكرية في 1 آذار/مارس 2010 هجوما على منزل علي صالح اليافعي في زنجبار باعتباره أحد محرّكي الاحتجاجات، فقتلته وقتلت معه زوجته وولده وابنته. كما تمّ اعتقال واحتجاز العديد من المناضلين بصفة تعسفية ولكي تبرر هذا القمع الوحشي، تدّعي السلطات اليمنية وجود علاقة بين الحركة الجنوبية و تنظيم القاعدة.

يعدّ السيد أحمد با معلم (ضابط سابق) شخصية معروفة بمعارضتها السياسية داخل اليمن في إطار الحراك الجنوبي، تمّ انتخابه كنائب في البرلمان الوطني بين سنتي 1997 و 2003 ضمن لأئحة حزب التجمع اليمني للإصلاح إضافة إلى عضويته في لجنة الدفاع والأمن في البرلمان. وقد توجه برفقة ولده إلى المقر العسكري الإقليمي، بتاريخ 15 نيسان/أبريل 2009، بعد تلقيه استدعاء عبر الهاتف من مدير مصالح الاستخبارات العسكرية حول موضوع تقاعده. و هناك تمّ اعتقاله واحتجازه لمدة 24 ساعة قبل تحويله إلى سجن مصالح الاستخبارات العسكرية

¹ لجنة برلمانية خاصة مكلفة بالتحقيق في أحداث محافظة أبين، برلمان اليمن، (تقرير اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق حول الأحداث الأمنية بمحافظة أبين ولحج)، 2010، ص 16. انتقلت اللجنة إلى عين المكان في بداية كانون الثاني/يناير 2010.

بصنعاء حيث احتجز في سرية تامة في زنزانة تحت الأرض لمدة تزيد عن شهر. و بعد تحويله إلى السجن العسكري لصنعاء، بقي محتجزاً هناك من حزيران/يونيو 2009 إلى تموز/يوليو 2009 حين نُقل مرة ثالثة إلى السجن المركزي لصنعاء حيث لا يزال موجوداً حتى الآن. وبتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2009، تمّ تقديمه أمام محكمة الدولة حيث امتنع عن الكلام إلا بحضور محام²، رغم توجيه عدّة تهمة إليه ضمنها انتماءه إلى الحراك الجنوبي والمسّ بالسيادة الوطنية والدعوة إلى الانفصال. وبتاريخ 23 آذار/مارس 2010، أصدرت محكمة أمن الدولة، باعتبارها هيئة استثنائية، حكماً يقضي بسجنه عشر سنوات³. و قد قدّمت منظمة الكرامة قضيته إلى فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي.

4. القانون الخاص بغسل الأموال و تمويل الإرهاب

عبرت لجنة مناهضة التعذيب في توصيتها السادسة عن قلقها بشأن فحوى مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال و تمويل الإرهاب، وخاصة التعريف الفوضف للإرهاب وغيرها من غياب الإجراءات القانونية أو القضائية المتعلقة بتسليم أو اعتقال أو احتجاز الأشخاص (المادة 2 و 16). وقد أصدرت الحكومة قانوناً لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال في 17 كانون الثاني/يناير 2010⁴. يثير هذا القانون، الذي ظلّ مشروعاً منذ 2007، الكثير من الجدل خاصة بسبب كون تعريف الإرهاب فوضفاً يُمْكّن من تجريم المعارضين السياسيين المسالمين، كما أن بنود هذا القانون يغطي مجموعة من الجرائم التي كان من المفترض أن لا يكون معنياً بها وكذلك يمكن الخلط بصفة غير طبيعية بين تمويل أنشطة ذات طابع إنساني خالص وأعمال إرهابية. وتنصّ المادة 37 على تسليم مواطنين أجانب مدانين بتمويل أنشطة إرهابية أو غسل أموال، مما يُمْكّن أن يتعارض مع مضمون المادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب.

² بيان الكرامة، اليمن: اعتقال السيد أحمد بامعلم تعسفاً منذ عام تقريباً، 8 آذار/مارس 2010، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3764:2010-03-11-08-04-38&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140، تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/أبريل 2010.

³ بيان الكرامة، اليمن: الحكم على أحمد بامعلم عشر سنوات سجناً، 23 آذار/مارس 2010، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3789:2010-03-31-12-13-51&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/أبريل 2010.

⁴ القانون رقم 2010/1 (منشور في الموقع الإلكتروني للرئيس علي عبد الله صالح)، http://www.presidentsaleh.gov.ye/showlaws.php?_lwbkno=2&_lwptno=3&_lwnmid=377، تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/أبريل 2010.

المادة (37) تنصّ على أنه "يجوز تسليم غير اليمينيين المحكوم عليهم في أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والقوانين النافذة والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية ووفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، وذلك بعد أخذ موافقة النائب العام". فهذا البند غير متطابق مع اتفاقية مناهضة التعذيب لأنه يُتيح وبوضوح التسليم إلى دول تُمارس التعذيب. وتمنح المادتان 38 و 40 للنيابة العامة صلاحيات واسعة في مجال التحقيق والإحالة إلى المحاكم. ويُلزم هذا القانون المحامين أيضاً بالكشف عن المعلومات الخاصة بموكليهم، مما يشكل خرقاً سافراً لمبدأ السرية بين المحامي وموكله. و قد أدان اتحاد المحامين العرب، في رسالة موجهة إلى الرئيس صالح، تبني هذا القانون الذي "شكل خرقاً مهولاً لاستقلال القضاء ومهنة المحاماة"⁵.

5. أوضاع السجون

إن الوضع داخل السجون يبعث على القلق الشديد فهو يتصف بنقص الغذاء وانعدام العلاج والازدحام وعنف السجنائين، إلخ. وهذه الظروف تمثل مجد ذاتها شكلاً من أشكال التعذيب، وهذا ما يصرّح به المحتجزون الذين يتم إطلاق سراحهم. هذا وقد وصف محتجزون، كانوا قد اعتقلوا خلال مظاهرات الربيع الأخير من سنة 2009 بعد إطلاق سراحهم، ما تعرضوا له من معاملة سيئة في سجن عدن: "إنها معاملة لا تصلح حتى للحيوانات تمثلت بالزج بهم داخل هناجر أو زنازين اكتظت مساحتها بالمعتقلين دون أن توجد لديهم أي أمتعة للنوم إلى جانب المعاملة السيئة التي قالوا إنهم يتعرضون لها من قبل حراس السجون" مضيفين " أنه حتى الغذاء والملابس والقات والنقود التي كانت تصل لهم إلى داخل السجن والتي يحضرها إليهم أقاربهم وذويهم في عدن وتحديدًا في سجن المنصورة المركزي بعد أن تغيرت حراسة السجن من أفراد الأمن العام لأفراد الأمن المركزي بعد أيام من سجنهم، لم تصل لأي سجين داخل السجن المركزي، حيث يتهمون أفراد الأمن المركزي بالقيام بمصادرتها" مشيرين بأنه " لم يتم تعويضهم بأي نوع كان من الأكل، و أنهم ظلوا يعانون من الجوع طيلة بقائهم في السجن

⁵ بيان اتحاد المحامين العرب، قانون غسل الأموال والإرهاب يمس بالمحاماة، 8 مارس/ آذار 2010، <http://www.alwatanye.net/61028.htm>، تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/ أبريل 2010.

وأن العديد من الشكايات نشرت في مواقع إلكترونية وجرائد يمنية تتحدث عن تعرض بعض الأشخاص في السجون الحكومية للتعذيب البدني الوحشي بالكهرباء خلال مدة احتجازهم"⁶.

وأعلنت أسرة السيد قاسم زين عبد الكريم طمّاح، البالغ من العمر 30 سنة، عن وفاته يوم 1 شباط/فبراير 2010 داخل مباني الاحتجاز التابعة لشرطة المعلا بعدن. و كان الراحل يعمل في العربية السعودية قبل أن يعتقل قبل أسبوع بسبب مخالفة لقانون السير، ويبدو أنه تعرض للتعذيب خلال الأيام الخمسة التي كان فيها محتجزاً. و بما أنّ ملابسات وفاته بقيت غامضة، فإن أسرته تطالب بفتح تحقيق في الموضوع، رغم ادعاءات الأمن بأنه انتحر بعد أن اختلس سلاح أحد سجنائه⁷.

6. الوضع الثابت للكاميرونيين المحتجزين منذ 15 سنة

في التقرير الذي قدمناه للجنة مناهضة التعذيب، كنّا قد لفتنا انتباه الخبراء إلى وضع المواطنين الكاميرونيين الخمسة المحتجزين بصفة سرية ودون أية إجراءات قانونية في مركز الأمن السياسي بصنعاء، وذلك منذ شهر آذار/مارس 1995. وقد تمّ التعرف على هوية أربعة منهم، و يتعلق الأمر بالسادة : لودو موافو، وبيير بونكو، وبودلير ميشوب، و زاشاري وافو. و قد تمكّن هؤلاء المحتجزون من إخطار الرأي العام لأول مرة سنة 2004، فسارع وزير الداخلية سنة 2005 إلى التوضيح بأنهم ينتمون إلى شبكة تخريبية دولية تورطت في عمليات المتاجرة بالمخدرات وغسل الأموال و تزوير النقود.

ورغم وعده بإحالتهم إلى القضاء فلا زالوا لحدّ الساعة محتجزين في نفس الظروف ودون الخضوع لأية إجراءات قانونية. وقد بعثت منظمنا بتاريخ 1 نيسان/أبريل 2009 نداء عاجلاً إلى فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي وإلى المقرر الأممي الخاص بالتعذيب⁸.

⁶ علي ناجي سعيد، معتقلون مفرج عنهم بمدينة عدن اليمنية يتحدثون عن سوء معاملة ومصادرة أمتعتهم داخل السجون، التغيير، 12 كانون الأول/ديسمبر 2009، <http://www.al-tagheer.com/news.php?id=12561>، تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/أبريل 2010.

⁷ الموقع الإلكتروني للحزب الاشتراكي اليمني، أسرة القتل طمّاح تطالب بلجنة حقوقية للتحقيق بشأن الجريمة، 01 شباط/فبراير 2010، http://www.aleshteraki.net/news_details.php?lng=arabic&sid=7489، تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/أبريل 2010

⁸ بيان الكرامة، اليمن، اعتقال خمسة رعايا كاميرونيين سرا منذ أكثر من 14 سنة، 02 أبريل/نيسان 2010، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3538:14-&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140، تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/أبريل 2010.

و بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2009، تمكّن المحتجزون الأربعة من تسريب رسالة مكتوبة بالإنجليزية إلى منظمة هود للدفاع عن حقوق الإنسان التي بعثتها إلينا، يصف فيها المحتجزون المعاملة التي تعرضوا لها بعد اعتقالهم (التعذيب، الحرمان من النوم، المعاملة العنصرية، الخ)، وهم معزولون في زنزانة أرضية مساحتها 4 م² تقع في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي. رداء الماء المقدّم إليهم يتسبب بإصابتهم بالإسهال والتهاب الكبد، والسيد لودو يُعاني من أزمات قلبية حادة. ورغم أن حالتهم البدنية والنفسية متدهورة للغاية، فإن إدارة السجن ترفض زيارة الصليب الأحمر لهم ولا تتكفل بهم طبيا. بل إنّ رئيس جهاز الأمن السياسي الجنرال غالب القمش، عندما علم بأمر الرسائل التي تمكّنوا من تسريبها سنة 2004 من مركز الاحتجاز الذي يقبعون داخله بسرية، سلّط عليهم عقوبات قاسية دامت لأشهر. فقد قيدوا بالسلاسل بصفة دائمة وانهالت عليهم ضربات وشتائم السجناء، ومن المحتمل جدا أن يكونوا لحد الساعة يتعرضون للضغوط والتهديدات لكي يعترفوا بجرائم لم يقترفوها أبدا.

وقد أثارت هذه القضية احتجاجات قوية في وسائل الإعلام والبرلمان، لكن المعنيين لم يُجالوا بعد إلى القضاء رغم مرور 15 سنة على اعتقالهم.

7. ترسيخ مبدأ الإفلات من العقاب: تصرفات زعيم قبيلة

كانت الكرامة، في تقريرها المقدّم إلى لجنة مناهضة التعذيب، قد تطرقت إلى مشكلة التجاوزات التي يمارسها زعماء بعض القبائل مثل الشيخ محمد أحمد منصور، أحد الوجاهة وزعيم قبيلة كبرى بمحافظة إبّ. فقد أرهبت مليشياته سكان منطقة الجعاشن مما اضطر عشرات الأسر القاطنة بها إلى الفرار نحو العاصمة. ومنذ ذلك الحين وهذه الأسر تخرج وتحاول أن تخطر السلطات العمومية حول ضرورة وضع حدّ لهذه التحرشات حتى تتمكن من العودة إلى ديارها، ولكن دون جدوى. وقد اكتشفت لجنة التقصي، المفوضة من البرلمان للتحقيق في هذه المسألة سنة 2007، العديد من الانتهاكات وقامت بصياغة عدّة توصيات دون أن ينتج عن ذلك أي إجراء من طرف السلطات.

منذ ذلك الحين والمشكلة قائمة نظرا للحماية التي يتمتع بها زعيم هذه القبيلة من النظام، مما يجعله بمنأى عن أي عقاب. هذا رغم أن الضحايا بعثوا برسالة إلى البرلمان اليمني، بتاريخ 6 شباط/فبراير 2010، يسردون فيها الجرائم الأخيرة التي قامت مليشيا الشيخ محمد أحمد منصور بارتكابها. فقد وصل أفرادها الـ 400 المدججون بالأسلحة الثقيلة ليلة 4 كانون الثاني/يناير 2010 إلى منطقة الجعاشن التي طوقوها قبل أن يبدؤوا الهجوم لثمان ساعات متواصلة على العديد من المنازل. وتؤكد الأسر المنكوبة في شكايتها بأن هذه المليشيات كانت تتحرك داخل عربات عسكرية، مما يدل، إذا ثبت الأمر، على تورط الجيش معهم. ففي يوم 4 كانون الثاني/يناير 2010، في الساعة الثالثة بعد الظهر، توجهت خمس عربات عسكرية تُبثت عليها رشاشات من عيار 12.7 و 14.5 وعلى متنها أفراد من مليشيات هذا الشيخ، نحو القرى التي تقطن بها، بصحبة أفراد مشاة يحملون قاذفات الروكيت والمدافع المضادة للمدرعات ومختلف الأسلحة.

تمّ إذن طرد الأسر والاستيلاء على ممتلكاتهم (الأغراض الشخصية، الحلي والمواشي أيضا) ثم دُمرت منازلهم جريئا أو كليا. ومنذ ذلك التاريخ وبعض الأسر تعيش تحت الخيام في صنعاء دون أن تكون في مأمن. فهي تتعرض للتحرش عند كل تجمع احتجاجي ينظم لإخطار السلطات بوضعهم، وبما أن الصحافة رددت أصداء الوضع المأساوي لهذه الأسر فإن الشيخ منصور لم يتردد في 15 شباط/فبراير 2010 في الأمر باختطاف أحد الصحفيين، إضافة إلى أربعة من مرافقيه وطفل ينحدرون جميعا من المنطقة. ورغم أن السيد عمر العمقي كان قد حصل من الشيخ على إذن بإجراء تقرير صحفي لحساب مجلة "حديث المدينة"، إلا أنه فور وصوله إلى المنطقة، فوجئ بعناصر المليشيات تعتقله تحت مبرر عدم حصوله على الإذن بالتصوير، فتم نقله بالقوة إلى حيث حُبس. وبما أن مثل هذه التصرفات تظل بمنأى عن العقاب، فإن ذلك يحرض القبائل على انتهاك القوانين وارتكاب خروقات أكثر في حق ساكني المنطقة وينشئ وضعاً يغيب فيه الحق كليا في بعض مناطق البلد.

8. بعض حالات الانتهاك المعروضة على نظام الإجراءات الخاصة

توصلت منظمنا مؤخراً بمعلومات حول حالة عزام حسن، المحتجز منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2007، والذي بدأ إضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ 25 كانون الثاني/يناير 2010، احتجاجاً على انعدام العلاجات الطبية رغم تدهور حالته الصحية أثناء الاحتجاز.

فبعد اعتقاله على يد عناصر من مصالح الأمن السياسي بالمنصورة، في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2007، تمّ تحويل عزام حسن مباشرة إلى قسم الأمن السياسي بالتواهي. هذا وكان قد تعرض للاعتقال مرتين سنتي 2005 و 2006. و أجبر بعد إطلاق سراحه للمرة الأولى على التوجه كل شهر إلى مقر قسم الأمن السياسي بالمنصورة حيث تمّ اعتقاله في تشرين الأول/أكتوبر 2007، وكما هو الحال بالنسبة لآلاف المحتجزين الآخرين في اليمن، لم يتم تقديم عزام حسن أمام أي قاضي ولم يخضع لأي إجراء من إجراءات القانون الجنائي⁹.

ومنذ 10 آذار/مارس 2010، خاض أكثر من 50 محتجراً، في مركز الاعتقال التابع للأمن السياسي لمدينة المكلا بمحافظة حضرموت جنوب البلاد، احتجاجاً على ظروف احتجازهم وغياب أي إجراءات قانونية في حقهم. ومن بينهم أشخاص مسجونون منذ ما يقارب الثلاث سنوات دون أن توجه إليهم أية تهمة ودون أن يتم تقديمهم أمام أية جهة قضائية مختصة¹⁰.

وبتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2009، أدانت المحكمة الجزائية الخاصة لصنعاء محمد قاسم علي الغولي و أمين النجار بعشر سنوات سجن للأول و سبع سنوات للثاني. و كانت الكرامة قد أطلعت الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة على حالتهم. و قد تمّ الحكم عليهما ومعهما 5 أشخاص آخرون بتهمة الانتماء إلى القاعدة، وهي تهمة ينكرها الضحايا باستمرار. وقد تمّ اعتقال واحتجاز هؤلاء الأشخاص دون أي أساس قانوني وخارج إطار

⁹ بيان الكرامة، اليمن: خبر عاجل - المعتقل عزام حسن يدخل إضراباً مفتوحاً عن الطعام، 16 شباط/فبراير 2010، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3742-15-34-44&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/أبريل 2010.

¹⁰ بيان الكرامة، اليمن: عشرات المعتقلين تعسفياً في سجن الأمن السياسي بالمكلا يضربون عن الطعام، 16 مارس/ آذار 2010، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3774:2010-03-16-19-05-57&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140

تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/أبريل 2010.

الإجراءات المحددة في القانون، واعتبر المدافعون عن حقوق الإنسان أن محاكمتهم "غير عادلة" ويواصلون انتقادهم لعدم استقلالية المحكمة وعجزها عن الالتزام بالضمانات التي تستلزمها المحاكمة العادلة¹¹.

أطلق سراح عبد الرحمن الحسامي في كانون الأول / ديسمبر 2009، ستة أشهر بعد انتهاء مدة محكوميته. و بسبب هذا الاحتجاز التعسفي، عرضت الكرامة حالته بتاريخ 29 أكتوبر/تشرين الأول 2009 على فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي¹². كما قدّمت الكرامة نداء عاجلا إلى المقررة الخاصة المعنية بوضعية المدافعين عن حقوق الإنسان حول حالة السيد معمر العبدلي المعتقل والمختطف للمرة الثانية في 13 تموز/يوليو 2009 من فندق في عدن، من طرف عناصر المخابرات اليمنية. فقد اختفى السيد العبدلي لمدة أربعة أشهر دون أن يتمكن أقرباؤه من الحصول على أية معلومة عن مكان احتجازه ودوافع اعتقاله. ولم تتمكن أسرته من زيارته إلا في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي للمرة الأولى بسجن الأمن السياسي بصنعاء الذي كان يقبع فيه منذ اليوم الأول لاعتقاله، وحيث لا يزال موجودا لحد الساعة. حيث علم أقرباؤه حينئذ أنه تعرض للاحتجاز السري فور اعتقاله من طرف مصالح الأمن الوطني وبدا لهم السيد العبدلي شديد الهزال، يعاني من آثار التعذيب الذي تعرض له أثناء الاحتجاز ومن التهاب حادّ في الصدر. كما أن حالته البدنية والذهنية تدعو للقلق الشديد. وكانت منظمنا قد عرضت حالته في حزيران/يونيو 2007 على الإجراءات الخاصة لمنظمة الأمم المتحدة فقد تمّ احتجازه بسرية لمدة 75 يوما بين شهري أيار/مايو و آب/أغسطس 2007، بعد اتهامه بالتعاطف مع حركة الحوثيين¹³.

¹¹ بيان الكرامة، الغولي والنجار ضحيتنا اختفاء قسري ومحاكمة غير عادلة، 27 كانون الثاني/يناير 2010 ، الموقع في 06 نيسان/ أبريل 2010. http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=section&layout=blog&id=46&Itemid=29&limitstart=30 ، تمّ تصفح

¹² بيان الكرامة، اليمن: الإفراج عن الحسامي بعد ثلاث سنوات من الاحتجاز التعسفي والمحاكمة غير العادلة، 7 كانون الثاني/يناير 2010 ، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3716:2010-01-11-13-47-20&catid=164:2009-03-08-12-08-04&Itemid=140 ، تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/ أبريل 2010

¹³ بيان الكرامة، اليمن: المدافع عن حقوق الإنسان، معمر العبدلي، يواجه خطر محاكمة جائزة، 4 شباط/فبراير 2010، http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3773 ، تمّ تصفح الموقع في 06 نيسان/ أبريل 2010.